الفصل التاسع

الوصاية عن بعد

لم يكد ينقضي شهر على انتهاء حرب يوليو 2006م حتى عادت الاغتيالات لتقتل اللبنانيين من جديد، لكنها لم تستهدف نواب الرابع عشر من آذار كما في السابق، بل طالت هذه المرة أحد المسئولين الأمنيين اللبنانيين المكلفين بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية.

الخامس من سبتمبر 2006م، وقعت محاولة لاغتيال رئيس شعبة المعلومات بقوى الأمن الداخلي المقدم سمير شحادة وأربعة من مرافقيه بعبوة ناسفة وضعت على جانب الطريق الذي سلكته سيارته خلال مغادرته بلدة الرميلة الساحلية إلى مقر عمله ببيروت.

كان شحادة ومرافقوه مضطرين لسلوكها كطريق وحيد متاح أمامهم بعدما دمرت إسرائيل خلال حرب يوليو الطرق الواصلة بين بيروت والجنوب، نجا شحادة من الموت فيما قتل مرافقوه الأربعة، وخضع بعد الحادثة لعلاج طبيعي في كندا استمر فترةً طويلةً.

بعد عدة أيام وقعت محاولة اغتيال فاشلة أيضًا، عندما حاول مجهولون قتل النقيب وسام عيد المساهم بفاعلية في تحقيقات قضية اغتيال الحريري، وذلك بعدما نزعوا صمام الأمان الموجود بقنبلة يدوية وطرقوا باب شقته بمنطقة الحدث البيروتية حتى تنفجر فيه وتقتله بمجرد فتح الباب.

لكن عيد كان ذكيًا، إذ فتح الباب بشكل جزئي؛ فانفجرت القنبلة دون أن يصيبه أذى،وتحقق حدس عيد أن هناك من يحاول اغتياله كما حاول اغتيال سمير شحادة وقتله؛ ليقتل التحقيق في قضية اغتيال الحريري.

استمرت الرياح السياسية العاتية في الهبوب على لبنان،وفيالحادي عشر من نوفمبر2006م استقال وزراء حزب الله وحركة أمل الممثلين للشيعة في حكومة فؤاد السنيورة من مناصبهم؛رفضًا لإقرار حكومة السنيورة بالمحكمة الدوليةالتي رأوا فيها تسييسًا للعدالة.

رفضت حكومة السنيورة الانصياع لطلب الوزراء الشيعة بعدم إقرار المحكمة، ورأت فيه عرقلةً للعدالة بالنيابة عن نظام الأسد،وفي المقابل قررت المعارضة التكشير عن أنيابها لقوى الموالاة.

أعلن حزب الله نيته وحلفاؤه في المعارضة الاعتصام في ساحة رياض الصلح وسط بيروت بالقرب من السراي الحكوميفي الثاني والعشرين من نوفمبر

عشـية الاحتفـال بالـذكرى الثالثـة والسـتين حتى اسـتقالة حكومـة السنيورة،لكن حدث أمر ألزم الجميع الصمت.

الحادي والعشرون من نوفمبر2006م،أطلق مسلحون مجهولون النار على سيارة وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل ابن رئيس الجمهورية الأسبق أمين الجميل في ضاحية سن الفيل المسيحية شرق بيروت، وأُرْدِي الوزير الشاب قتيلًا، واتهمت قوى الرابع عشر من آذار نظام الأسد باغتيال الوزير الشاب.

أَجَّل حزب الله اعتصامه حتى تشييع جنازة الجميل،وشُيِّعَت جنازة الوزير المغدور في الثالث والعشرين من نوفمبر في غياب رسمي لحزب الله والتيار الوطني الحر وقبلهما رئيس الجمهورية إميل لحود الذي تزداد عزلته يومًا بعد يوم.

دعا أمين الجميل في المهرجان الخطابي الذي تلى تشييع نجله إلى البدء في تغيير السلطة الحاكمة،ويجب - حسب كلامه- بدء التغيير من الرأس بانتخاب رئيس جديد للبنان، وحبس اللبنانيون أنفاسهم انتظارًا لما سيسفر عنه الوضع السياسي المأزوم.

الأول من ديسمبر2006م،بدأ حزب الله وأنصاره اعتصامهم في ساحة رياض الصلح وسط بيروت، ناصبين الخيام ورافضين الرحيل قبل أن تستقيل حكومة فؤاد السنيورة التي نعتوها بالعميلة.

تجاهلت حكومة السنيورة اعتصام المعارضة وقررت المُضِيّ قُدُمًا في القيام بمهامها،ورغم تأثير الاعتصام على الوسط التجاري لبيروت نتيجة تعطيله حركة البيع والشراء إلا أن حكومة السنيورة لم تتراجع قَيْدَ أُنْمُلة عن موقفها.

تَدَخَّلَت الجامعة العربية لعَقْد مصالحة بين فرقاء الوطن الواحد،ووصل عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية إلى بيروت في الثاني والعشرين من ديسمبر2006م، وعقد اجتماعاتٍ مع نواب الأكثرية وثلاثة اجتماعات مع نبيه بري وحسن نصرالله وميشيل عون،لكن موسى ذهب كما جاء.

تمترس كل طرف خلف مواقفه فإما ما يريده أولاشيء،وفي الثالث والعشرين من يناير2007م وَقَّعَت حكومة السنيورة والأمم المتحدة اتفاقًا للبدء في الخطوات العملية لإنشاء المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، وأحالت الحكومة بدورها الاتفاق إلى مجلس النواب اللبناني للموافقة عليه.

رفض نبيه بري بصفته رئيس مجلس النواب الدعوة لانعقاد المجلس والتصويت على الاتفاقية،لم تستسلم حكومة السنيورة للأمر الواقع الذي حاولت المعارضة فرضه عليها، وأرسلت الحكومة اللبنانية عريضةً وَقَّع عليها سبعون نائبًا للأمين العام للأمم المتحدة طلبوا فيها من مجلس الأمن تشكيل المحكمة الدولية.

كان رد حزب الله على ما فعلته حكومة السنيورة جاهزًا،ففي الخامس والعشرين من يناير2007م اندلعت اشتباكات بين مؤيدي الرابع عشر من آذارومؤيدي حزب الله في جامعة بيروت العربية تبادل فيه الطرفان إطلاق النار؛ مما دفع الجيش اللبناني للتدخل لفض الاشتباكات.

صَعَّد مؤيدو حزب الله من استفزازاتهم لحكومة السنيورة،فحاصروا البوابة الرئيسة لمجلس الوزراء لمنع رئيس الحكومة ووزرائه من العودة إلى منازلهم،واضطر نواب البرلمان التابعين للأكثرية النيابية إلى الإقامة فيأحد فنادق بيروت؛ خوفًا من أن تطالهم يد الاغتيال.

الرابع عشر من فبراير2007م،أحيا اللبنانيون من أنصار الرابع عشر من آذار الذكرى الثانية لاغتيال الحريري، وفي نفس اليوم وقع حادث تفجير حافلة في عين علق بمنطقة بكفيا بقضاء المتن أسفر عن مصرع ثلاثة أشخاص، واتَّهَم سعد الحريري نظام بشار الأسد بالوقوف خلف الاغتيال.

في اليوم التالي للتفجير، طلب مجلس الأمن من سيرج براميرتس التحقيق في هذا التفجير جنبًا إلى جنب مع عمليات الاغتيال التي تلت اغتيال الحريري، وتابع براميرتس التحقيق بالتعاون مع العقيد وسام عيد للوصول إلى مرتكبي الحادث نظرًا لجهوده.

ثَمَّن سعد الحريري قرار مجلس الأمن، واعتبره مظلة حماية للبنانيين، ودافع عن تشكيل المحكمة الدولية، مؤكدًا أنها سترد ع نظام بشار الأسد الذي إذا تُرِك بدون عقاب فسيقتل كل معارض له في لبنان.

بدأ وسام عيد يجمع الأدلة حول تفجير عين علق من خلال تحليل الاتصالات التي أُجْرِيَت في موقع الانفجار، والتي قادت قوى الأمن الداخلي لمداهمة أحد مباني شارع المائتين في طرابلس بشمال لبنان، حيث تجتمع الخلية التي نَفَّذَت الانفجار والتي تتبع جماعة تُدْعَى فتح الإسلام.

توجه ألف عنصر من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبنانيين أواخر مارس 2007م إلى شارع المائتين منتظرين الأوامر لاقتحام المبنى، وفي غضون بضع ساعات تفوق الأمن والجيش اللبنانيان على مسلحي خلية فتح الإسلام واعتقلوا أربعة منهم، وأسفرت التحقيقات عن مفاجآت.

اعترف السوري المقبوض عليه ضمن أفراد الخلية مصطفى سيو أن التفجير تم بناءً على أوامر شاكر العبسي الذي كان يريد كذلك تفجير حسينية شيعية وكنيسة مارونية لكن نائبه أبا يزن رفض.

كان ما اعترف به سيو مجرد البداية لصداع مزمن سينهك لبنان، إذ استطاع عناصر من التنظيم التسلل لمخيم نهر البارد ليبدأوا منه مخططهم الجديد الذي رُسِم ببراعة في أقبية مخابرات الأسد.

العشرون من مايو 2007م، استيقظ اللبنانيون على جريمة جديدة ارتكبتها جماعة فتح الإسلام، وذلك عقب أن أعلن شخص يدعى شاكر العبسي وهو قائد هذه الجماعة مسئولية جماعته عن قتل عشرة جنود لبنانيين في معسكرهم الواقع على مدخل مخيم نهر البارد.

نَدَّد فؤاد السنيورة بالجريمة، واتهم جماعة فتح الإسلام بزعزعة استقرار لبنان والسعي لإسقاط حكومته، واتهم النظام السوري صراحةً بالسماح بعبور مقاتلي التنظيم إلى لبنان وتسليحهم؛ لتقويض الاستقرار الهش في لبنان.

استدعى السنيورة أعضاء حكومته لمناقشة كيفية التعاطي مع هذا التهديد الجديد، واتخذت الحكومة قرارًا بالمواجهة مع فتح الإسلام حتى القضاء عليه، لكن كانت هناك عقبة في وجه التحرك ضد فتح الإسلام.

نَصَّ اتفاق القاهرة عام 1969م على عدم دخول الجيش اللبناني إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان إلا بالتنسيق مع المنظمات الفلسطينية،وعلى ذلك اتصل فؤاد السنيورة بممثلي المنظمات الفلسطينية للسماح بدخول الجيش اللبنانى لمخيم نهر البارد والمساعدة في التخلص من فتح الإسلام، مشددًا على أن الصراع مع ذلك التنظيم الإرهابي لا مع فلسطيني لبنان.

طلبت الفصائل الفلسطينية مهلةً من الحكومة اللبنانية لحل الأزمة سلميًا،مطالبين خلالها مسلحي فتح الإسلام بتسليم سلاحهم وقتلة الجنود للسلطات اللبنانية،لكن المسلحين رفضوا واستغلوا المهلة لزيادة تسليحهم،وهنا وافقت الفصائل الفلسطينية على دخول الجيش اللبناني للمخيم.

سرعان ما اندلعت معارك عنيفة في مخيم نهر البارد بين الجيش وقوى الأمن الداخلي من ناحية، ومقاتلي فتح الإسلام من ناحية أخرى في الثاني والعشرين من مايو 2007م وهُجِّر على إثره سكان مخيم نهر البارد وجيرانهم من أهل طرابلس الذين تحولت مدينتهم لساحة حرب.

تسببت معارك نهر البارد في أزمة جديدة لحكومة السنيورة هيفي غنى عنها خلال هذه الفترة العصيبة، لكن حكومة السنيورة بقيت

متمسكةً بالمُضِيفي طريق المحكمة الدولية، وسرعان ما مال الموقف الدولي لصالحها في مواجهتها مع المعارضة.

الثلاثون من مايو 2007م، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1757 الخاص بإنشاء المحكمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يقضي باستخدام القوة العسكرية ضد من يعطل عمل المحكمة.

دخل القرار حيز التنفيذ في العاشر من يونيو 2007م، وبعد ثلاثة أيام عادت الاغتيالات لتطل بوجهها القبيح على لبنان، وذلك بعد استهداف سيارة النائب السُّنّيّ عن تيار المستقبل وليد عيدو في منطقة المنارة غرب بيروت؛ مما أسفر عن مقتله.

شُيِّع عيدو في الخامس عشر من يونيو وسط هتافات عدائية، ووصلت بعد عدة أيام تقارير أمنية للسنيورة تفيد بأن عناصر فتح الإسلام ما هم إلا مقاتلون في حركة فتح الانتفاضة التي انشقت عن حركة فتح عام 1983م تسللوا إلى البقاع الشمالي تحت سمع وبصر المخابرات السورية صيف 2006م.

اقتنع السنيورة بما ورد في هذه التقارير لمعلوماته السابقة عن شاكر العبسي؛ فالعبسي كان أحد أعضاء فتح الذين انشقوا عن ياسر عرفات وأسسوا فتح الانتفاضة، واعْتُقِل عشر سنوات بعد نهاية حرب المخيمات؛

عقابًا له ولرفاقه في الحركة على فشلهم في التخلص من منظمة التحرير الفلسطينية.

عقب الإفراج عنه اعتنق العبسي الفكر الجهادي السلفي، وبقي تحت مجهر المخابرات السورية التي استدعته للتحقيق في نشاطاته في مارس 2003م، حتى أوكلت إليه مهمة إشعال فتيل الحرب مع الحكومة اللبنانية بذريعة إقامة إمارة إسلامية في شمال لبنان.

خلال اشتعال معارك نهر البارد، جرت انتخابات على مقعد المتن الماروني الذي شغر باغتيال وزير الصناعة بيير الجميل، جرت في الخامس من أغسطس 2007م ترشح أمين الجميل عن الرابع عشر من آذار، لكن من فاز بها كان النائب عن التيار الوطني الحر كميل خوري، ليوجه حزب الله صفعةً مؤلمةً لحكومة السنيورة، ويثبت لها أنه الوصي الجديد على لبنان نيابةً عن السيد السوري.

انتهت معارك نهر البارد في الثاني من سبتمبر 2007م، وقُتِل شاكر العبسي على يد قوات الجيش، وسُمِح للمُهَجَّرين من أهالي المخيم ومحيطه بالعودة لمساكنهم التي تحولت إلى ركام بفعل الحرب التي دامت ثلاثة أشهر ونيف، وانتشى السنيورة بإفساده مخطط الأسد ضد حكومته.

بعد عدة أيام من نهاية المعارك،كتب فؤاد السنيورة إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة بان كي مون، واتهم النظام السوري ومخابراته صراحةً بالوقوف وراء فتح الإسلام، وذكر أن هناك اتصالاتٍ مباشرةً بين قادة في فتح الإسلام وقيادات مخابراتية سورية لإسقاط الحكومة اللبنانية.

رفض النظام السوري اتهامات السنيورة واتهمه بالكذب،وادَّعى أن سوريا متضررة هي الأخرى من تنظيم فتح الإسلام، حيث أعلن أنه يطارد أعضاء التنظيم على أراضيه، ويصنف التنظيم على أنه تنظيم إرهابي خارج عن القانون.

الثالث عشر من سبتمبر2007م،عقد النائب عن الرابع عشر من آذار نسيب لحود مؤتمرًا صحفيًا أعلن خلاله ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية أمام ميشيل عون،الذي أعلن ترشحه عن المعارضة في الانتخابات التي ستجرى في الخامس والعشرين من سبتمبر.

التاسع عشر من سبتمبر2007م،اغتيل النائب الماروني عن حزب الكتائب أنطوان غانم لدى مرور موكبه في بيروت الشرقية، ووصل النبأ لسعد الحريري زعيم الرابع عشر من من آذاروهو يعقد مؤتمرًا صحفيًا،فقال غاضبًا للصحفيين:

"ما رأيت أجبن من نظام بشار الأسد."

اتهمت قوى الرابع عشر من آذار سوريا باغتيال غانم، وعللت اتهامها هذا بسعي النظام السوري لتقليص عدد الأكثرية النيابية؛ مما يعجزها عن انتخاب رئيس لبناني بإرادة الشعب لأول مرة بعيدًا عن الوصاية السورية.

شُيِّعَت جنازة غانم في الحادي والعشرين من سبتمبر، وبعد أربعة أيام دعا نبيه بري لعقد جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للبنان، لكن الجلسة أُلْغِيَت لعدم اكتمال النصاب القانوني بعدما امتنع نواب المعارضة عن الحضور.

حُدِّدَت جلسة جديدة لانتخاب رئيس لبنان في التاسع من أكتوبر 2007م، وامتنع نواب المعارضة مرةً أخرى عن الحضور، وألغى نبيه بري الجلسة لعدم اكتمال النصاب، وحُدِّد الثالث والعشرون من الشهر نفسه لجلسة انتخاب الرئيس، وأُلْغِيَت هذه الجلسة أيضًا لعدم اكتمال النصاب.

كانت إجراءات قيام المحكمة الدولية تجرى على قدم وساق، لكن ما عطل قيام المحكمة هو نقص تمويلها؛ لأنه بحسب القانون الدولي لا تقام المحكمة ما لم يتوافر نصف تمويلها على الأقل، بالرغم من تحديد أسماء القضاة الدوليين واللبنانيين الذين سيشاركون فيها.

خرج حسن نصر الله في الحاديعشر من نوفمبر في خطاب متلفز بمناسبة يوم الشهيد الذي يحتفل به حزب الله ومؤيدوه لهاجم محكمة الحريري ويدعو حكومة السنيورة لمقاطعتها لأنها تسيس العدالة، لكن دعوات نصر الله لم تجد آذانًا مصغيةً.

الثالث عشر من نوفمبر 2007م، حل القاضي الكندي دانيال بيلمار محل سيرج براميرتس على رأس لجنة التحقيق التي مُدِّدَ لها حتى نهاية فبراير 2009م، وتَعَهَّد بيلمار بالسير على خطى سلفه حتى الوصول لمرتكبي اغتيال الحريري، وماهي إلا أيام قلائل حتى دخل لبنان في أزمة سياسية جديدة.

الثالث والعشرون من نوفمبر 2007م، غادر إميل لحود قصر بعبدا الرئاسي ليصبح لبنان للمرة الثالثة في تاريخه دون رئيس، ونُقِلَت صلاحيات رئيس الجمهورية لحكومة فؤاد السنيورة بحسب الدستور اللبناني.

زاد ذلك الأمر من شدة التناكف السياسي بين حزب الله وحكومة السنيورة، لكن حكومة السنيورة تجاهلت اعتراضات حزب الله واستمرت في القيام بمهامها.

احتفل حزب الله بمرور عام على اعتصامه في وسط بيروت في الأول من ديسمبر 2007م، وتَعَهَّد ألا يغادر ساحة الاعتصام حتى لو ظل معتصمًا للأبد طالما لم تسقط حكومة السنيورة، وبعد أقل من أسبوعين كان لبنان على موعد جديد مع القلاقل.

اغتيل فرانسوا الحاج رئيس أركان الجيش اللبنانيفي الثاني عشر من ديسمبر 2007مفي انفجار استهدفه أثناء مغادرة منزله، أثار ذلك الاغتيال استغراب الحكومة والمعارضة على حد سواء؛ كون الجيش اللبناني نأى بنفسه عن الصراع السياسي، وكان المؤسسة الوحيدة التي بقيت على مسافة واحدة من اللبنانيين.

شُيِّع جثمان الحاج من كنيسة حريصا شمال لبنان، وبالرغم من فترة الهدوءالتي خَلَّفَها اغتيال الحاج عاد الصراع السياسي بين الفرقاء ليطل برأسه مجددًا، وذلك عَبْررَفْض فريق الرابع عشر من آذارتَرَشُّح ميشيل عون.

اعتبر أعضاء الحكومة اللبنانية أن عون إذا ما انْتُخِب فسيكون رئيسًا لفريق من اللبنانيين دون فريق آخرفي إشارة لحزب الله وحلفائه في المعارضة، واعتبرعون أن حكومة السنيورة حكومة غيرشرعية.

لكن عون لم يُرِد قطع كل خطوط الرجعة مع حكومة السنيورة، وأعلن نيته التنازل عن الترشح للرئاسة إذا حل محله قائد الجيش اللبناني العماد ميشيل سليمان؛ وذلك للاحترام الذي يحظى به سليمان من طرفي الصراع.

رَحَّبَت الأكثرية النيابية بدعوة عون لكنها لم تُدْل بدلوها فيها،وحل عام 2008م والانقسام السياسي والمجتمعياللبناني على أَشُدِّه، وقبل أن يكمل 2008م شهره الأول عادت الاغتيالات بالسيارات المفخخة للواجهة.

الخامس والعشرون من يناير2008م،اغتيل العقيد وسام عيد في منطقة الحازمية بعبوة ناسفة تزن خمسين كيلو جرامًا من التيإن تي،وبذلك تخلص القتلة من الضابط بشعبة المعلومات الذي كان نشطًا للغاية فيتحقيقات اغتيال الحريري.

كان اغتيال عيد عقابًا له علىدوره البارزفي كشف تورط مسئولين سوريين ولبنانيين في اغتيال الحريري، عبركشفه عن الاتصالات بين مجموعة اغتيال الحريريالتيأسمتها الأمم المتحدة المجموعة الزرقاء.
اتهمت قوى الرابع عشر من آذارنظام بشار الأسد باغتيال وسام عيد عقابًا له على كشف تورط نظام دمشق في اغتيال الحريري،وعقب تشييع الجنازة هتفت الجماهير المُعَزِّيَة ضد نظام الأسد وحلفائه.
صدرت الأوامر لحزب الله بافتعال أزمة لإلهاء اللبنانيين عن اغتيال عيد،وفي السابع والعشرين من يناير2008م اشتبك مؤيدون للحزب مع الجيش اللبناني محاولين إغلاق شارعمار مخايل بمنطقة عين الرمانة،استفز ذلك التحرك الجيش اللبناني.

رَدَّ الجيش اللبنانيعلى محاولة غلق الطريق بإطلاق النارلتفريق المحتجين الشيعة فأردى أحدهم قتيلًا؛ ليشتعل الغضب في المناطق الشيعية،ويتلقف حزب الله الفرصة لقلب الطاولة على رأس السنيورة وحكومته.

شَنَّت وسائل الإعلام التابعة لحزب الله وشركائه في المعارضة اللبنانية هجومًا شنيعًا وعنيفًا على الجيش والحكومة بعد حادثة مار مخايل،واسْتَدَرَّحزب الله تعاطف مؤيديه وأحيا عقدة المظلومية الشيعية. أجرت محطة المنار التابعة له لقاءً مع عائلة الشاب القتيل؛ لتزيد من الاحتقان الطائفي، وتُشَوِّه صورة حكومة السنيورة، وتشحن الشيعة ضد شخص رئيس الحكومة السُّنّيّ، ولوَصْمِه بالعمالة.
أثارما أقدم عليه حزب الله عاصفةً من النقد للجيش اللبناني،ولم تنته هذه العاصفة إلا بِتَعَهُّد الجيش بإجراء تحقيق ومحاسبة المتورطين، ولم يكد يفق حزب الله من صدمة مارمخايل حتى كانت طامته الكبرى.

الثانية من صباح الثالث عشر من فبراير2008م،اغتيل عماد مغنية القائد العسكري لحزب الله والملقب بالثعلب الشيعيفي كفرسوسة بدمشق عقب عودته من احتفال بالمركز الثقافي الإيرانيبسوريا، وكان الاغتيال مفاجأةً غير متوقعة وخسارة جسيمة لحزب الله.

شُيِّع جثمان مغنية من ضاحية بيروت الجنوبيةفي الرابع عشر من فبراير 2008م،وتَوَعَّد حسن نصرالله خلال الخطاب الذي ألقاه تأبينًا لمغنية بحرب مفتوحة على إسرائيل، فيما كانت قوى الرابع عشر من آذار تحيي الذكرى الثالثة لاغتيال الحريري.

كان مشهد لبنان في ذلك اليوم أبلغ تعبيرعن الانقسام الذي يعيشه لبنان،وبعد يومين وقع اشتباك بين مؤيدين للمعارضة وآخرين مؤيدين للموالاة في بيروت تدخلت قوى الأمن لفَضِّه،وبعد عدة أيام أُجِّلَت جلسة جديدة لانتخاب الرئيس اللبناني لعدم اكتمال النصاب.

حل مايو 2008م ولبنان يعاني فراغًا رئاسيًا،وفي الأيام الأولى من ذلك الشهر وضع وليد جنبلاط تقريرًا مدعومًا بالوثائق لحكومة فؤاد السنيورة حول تجسس حزب الله على مطار رفيق الحريريالدولي وعلى الساسة اللبنانيين،وذلك عبر شبكة اتصالات يملكها وتتبع سلاح الإشارة في الحزب.

بعد ذلك بمدة قصيرة،قَدَّم الوزير مروان حمادة أدلةً تفيد بتمدد شبكة اتصالات حزب الله وتعديها لمهامها المعلنة بمنع إسرائيل من التنصت على لبنان، واتهم جنبلاط حزب الله بالتنصت على المدرج 17 الذي تحضر عبره الوفود الأجنبية ويغادر من خلاله وزراء الحكومة.

يعود إنشاء شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله إلى الفترة بين عامي 2005م و2007م عندما سعى حزب الله لربط مواقعه في بيروت المتمثلة بمنطقتي ضاحية بيروت الجنوبية والأوزاعي ببقية مواقعه في لبنان المتمثلة في مناطق البقاع وجنوب لبنان والنبطية وزحلة على الساحل اللبناني،وذلك عبر مشروع شبكات الاتصالات الأرضية واللاسلكية الذي تبنته وزارة الاتصالات اللبنانيةفي إطار جهود إعادة إعمارلبنان عقب حرب 2006م.

لم يَنْفِ حزب الله ما ادعاه جنبلاط بشأن شبكة الاتصالات الموجودة بمطاررفيق الحريري،والتف على الأمر كعادته عندما يوضع في موضع الاتهام، وطالب الحكومة اللبنانية بمراقبة الأمريكيين الذين ادَّعَى أنهم يهربون السلاح إلى لبنان.

رفض حزب الله الإجابة على تساؤلات الحكومة بشأن تنصته على المسئولين اللبنانيين وعلاقة ذلك بـ"أمن المقاومة" المزعوم،وبدلًا من ذلك أثارالحزب قضايا فرعية مثل كيفية وصول المراسلات الأمنية الخاصة بالحزب لوليد جنبلاط،وطالب بمعاقبة المُسَرِّبين.

انتقد نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله تقرير مروان حمادة،وادَّعَى أن شبكة الاتصالات التي يستخدمها أفراد الحزب ما هي إلا شبكة داخلية يتواصل عبرها المقاتلون دون أن يتنصت عليهم الموساد الإسرائيلي.

اعتبر قاسم كذلك أن شبكة الاتصالات هي توءم سلاح المقاومة، وأنها غير موجودة إلا في المناطق التي يتواجد فيها المقاومون،وأصدر قاسم تحذيرًا شديد اللهجة لمن"يوجه سهامه لشبكة الاتصالات"، واعتبره كأنه يوجه سهامه لسلاح المقاومة ويطلب من الحزب ألا يقاتل إسرائيل.

اعتبر الحزب كذلك المساس بشبكة الاتصالات خطًّا أحمر لا يجوز تعديه،وانضمت شبكة الاتصالات بذلك لثلاثة خطوط حمراء سابقة هي سلاح الحزب وضاحية بيروت الجنوبية ومخيمات الاعتصام في وسط بيروت.

حاولت حكومة السنيورة حل المشكلة سلميًا؛ حتى لا تعطي ذريعة لحزب الله ليتهمها بتعريض السلم الأهليفي لبنان للخطر، ولتقطع عليه الطريق لاستخدام سلاحه في تصفية معارضي سياساته والسياسات السورية في لبنان.

بناءً على ذلك طلب فؤاد السنيورة من رئيس قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ورئيس المخابرات اللبنانية اللواء وسام الحسن التدخل لدى مسئولي الحزب لتفكيك شبكة اتصالاته؛ نظرًا لعلاقة الرجلين الوثيقة بمسئولي حزب الله،لكن تصميم الحزب أفشل المهمة.

رَدَّت حكومة فؤاد السنيورة على رفض الحزب بعقد اجتماعاطارئيوم الرابع من مايو2008م امتد حتى الساعات الأولى من صباح الخامس من

مايو،وخلال ذلك الاجتماع طالب قائد الجيش اللبناني ميشيل سليمان فؤاد السنيورة بألا يتخذ قرارًا يثير غضب حزب الله، واعتبر أن وليد جنبلاط ومروان حمادة يتحملان تبعات أي قرار غير مسئول في هذا الشأن.

أصدرت حكومة السنيورة عقب ذلك الاجتماع قرارين:
الأول:عدم شرعية شبكة اتصالات حزب الله، وطالبت الحزب بتفكيكها.
الثاني:إقالة العميد الشيعي وفيق شقير رئيس أمن مطار رفيق الحريري لصمته على وجود الشبكة.
أُسْقِط في يد ميشيل سليمان بعد صدور هذين القرارين، ووصفهما بالقرارين المتهورين،واعتبر توقيت صدورهما غير مناسب بالمرة، وأن البلد في طريقه إلى نفق مظلم بسبب هذين القرارين.
استغل حزب الله إعلان اتحاد العمال اللبناني عن تنظيم إضراب في السابع من مايو 2008م احتجاجًا على غلاء المعيشة،ونزل مسلحو الحزب إلى شوارع بيروت وقطعوا الطرق بالإطارات المشتعلة وبالأخص طريق مطار رفيق الحريري،وبدا لمتابعي الأحداث أن حزب الله بصدد شل بيروت قبل أن يسيطر عليها.

الثامن من مايو 2008م،خرج حسن نصر الله على أنصاره بخطاب متلفز فند فيه ما ادَّعَى أنه مؤامرة من حكومة السنيورة على المقاومة بشأن تفكيك شبكة الاتصالات، مؤكدًا على أنها "خط أحمر"،وقال إنه لا حل

لهذه الأزمة إلا بالعودة عن قراري حكومة السنيورة، مهددًا من تمتد يده إلى سلاح المقاومة بقطع يده، ونعت السابع من أيار"مايو" باليوم المجيد فيتاريخ المقاومة.

كان خطاب نصرالله بمثابة ضوء أخضر لأنصاره ليكشفوا عن وجههم الطائفي القبيح،وفي نفس اليوم تحرك مقاتلو الحزب إلى المناطق السُّنِّيّة في بيروت الغربية ونهبوا محالها وقتلوا مالكيها، وساروا في شوارعها يسبون الصحابة والسيدة عائشة، حتى المساجد - بيوت الله - اعْتُدِي على حرمتها. قُصِف كذلك مقرتليفزيون المستقبل، وحوصر قصر الحريري في قريطم،وأطبق مقاتلو الحزب على منطقة عائشة بكارفحاصروها، قبل أن يحاصروا دارالفتوى ثم يشتبكون مع أهالي طرابلس في الشمال ويلقون القبض على كثيرمن شباب السُّنَّة الذين تصدوا لبربرية الحزب،وسقط في القتال ثمانون شهيدًا سُنِّيًّا لم تسلم حتى جنازاتهم من الاعتداء عليها.

اضطرت حكومة السنيورة للعودة عن قراريها في الثاني عشرمن مايو،وفي نفس اليوم وصل وفد الجامعة العربية لبيروت لينتهي الأمربعقد مؤتمر الدوحة الذي حضره السوريون، وأُنْهي اعتصام حزب الله، وانْتُخِب قائد الجيش رئيسًا للجمهورية، وليثبت بشارالأسد أنه الوصي على لبنانشاءت إرادة اللبنانيين أم أبت.